ميدل إيست مونيتور || نيويورك تتحول إلى منصة للخطب بدلًا من صناعة القرارات

الثلاثاء 29 سبتمبر 2026 02:00 م

افتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الحادية والثمانين تحت شعار يحمل قدرًا غير معتاد من الوعي بأزمة المنظمة، وهو «استعادة الثقة وإدارة التحول: أمم متحدة تحقق النتائج للجميع». لكن إحدى أكثر الصور الدبلوماسية دلالة خلال هذا الأسبوع لم تظهر في نيويورك أصلًا، إذ توجه الرئيس الصيني شي جين بينج إلى واشنطن في زيارة دولة لإجراء محادثات مباشرة مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بينما أرسلت الصين نائب الرئيس هان تشنغ للمشاركة في المناقشة العامة.

وفي المقابل، أرسلت روسيا وزير خارجيتها سيرجي لافروف إلى نيويورك، بينما كان شي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد شاركا شخصيًا قبل أسابيع في قمتي بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وفق ما كتبت جيني ويليامز في تحليل نشره موقع ميدل إيست مونيتور.

ويطرح هذا المقال التحليلي تساؤلًا حول تراجع قدرة الأمم المتحدة على أن تكون الساحة الرئيسية لصناعة القرارات الدولية، في ظل توجه القوى الكبرى بصورة متزايدة إلى قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف تستطيع من خلالها تحقيق نتائج تفاوضية مباشرة. ولا يعني ذلك أن الأمم المتحدة فقدت أهميتها، لكن الفجوة بين قدرتها على إدارة الأزمات وقدرتها على منع نشوبها أو إنهائها باتت أكثر وضوحًا.

الأمم المتحدة بين ثقل القرارات وعجز مجلس الأمن

وسيكون من التبسيط إعلان عدم أهمية الأمم المتحدة استنادًا إلى جداول سفر القادة، كما لا توجد أدلة تبرر القول إن جدول زيارة شي جين بينج وحده قصد به توجيه إهانة إلى المنظمة الدولية. لكن التباين يظل مهمًا؛ إذ تواصل القوى الكبرى تقدير قيمة الأمم المتحدة، بينما يخصص قادتها بصورة متزايدة وقتهم لأطر يمكن أن تحقق فيها المفاوضات نتائج ثنائية أو متعددة الأطراف بصورة أسرع.

وتظل الجمعية العامة منصة عالمية فريدة، لكن قراراتها تحمل في الغالب وزنًا سياسيًا وأخلاقيًا أكثر من كونها تتمتع بقوة إلزامية قانونية. أما مجلس الأمن، فتمنح بنيته الدول الخمس دائمة العضوية حق النقض، بما يسمح لأي منها بوقف إجراءات جوهرية.

وكشفت حرب غزة هذا الضعف الهيكلي بوضوح مؤلم. ففي يونيو 2025، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار، رغم تصويت الأعضاء الأربعة عشر الآخرين في المجلس لصالح القرار.

وبغض النظر عن المبررات التي تقدمها واشنطن في أي تصويت بعينه، يصعب تجاهل الأثر المؤسسي لهذا النظام؛ إذ يستطيع عضو دائم واحد منع مجلس الأمن من اتخاذ إجراء جماعي بشأن نزاع يتعلق بأحد أقرب حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وبالتالي، لا تقتصر المشكلة على إدارة أمريكية بعينها أو تصويت محدد، بل تمتد إلى بنية تسمح للمصالح الوطنية بإحباط إرادة أغلبية ساحقة داخل المجلس.

فلسطين تكشف فجوة المساواة داخل الأمم المتحدة

وزاد الخلاف هذا العام حول مشاركة الفلسطينيين في اجتماعات الجمعية العامة من صعوبة تجاهل هذه المفارقة. فقد رفضت الولايات المتحدة منح الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومسؤولين فلسطينيين كبار آخرين تأشيرات دخول للعام الثاني على التوالي.

وبررت واشنطن موقفها بالقول إن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تلتزما بتعهدات سابقة، كما اعترضت، من بين أمور أخرى، على لجوء الفلسطينيين إلى المؤسسات القانونية الدولية في ما يتعلق بإسرائيل.

وردت الجمعية العامة بالتصويت بأغلبية 152 صوتًا مقابل ثلاثة أصوات للسماح بمشاركة فلسطينية رفيعة المستوى عبر الإنترنت عندما تحول القيود الأمريكية على السفر دون الحضور الفعلي.

ووصف ممثلو فلسطين رفض منح التأشيرات بأنه انتهاك لاتفاق الدولة المضيفة، بينما كانت الأمم المتحدة قد شددت على أن الدولة المضيفة ينبغي أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتسهيل سفر المسؤولين الذين يؤدون أعمالًا مرتبطة بالمنظمة الدولية.

ولا تعادل شاشة الفيديو إلقاء خطاب مباشر. فالأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة يدور بقدر كبير داخل الممرات والغرف الثنائية وحفلات الاستقبال والاجتماعات السريعة بين الوفود، مثلما يدور أمام المنصة الشهيرة ذات الرخام الأخضر.

وبالتالي، فإن تقييد الوجود الفعلي لوفد ما لا يؤثر فقط في قدرته على إلقاء خطاب معد سلفًا، بل قد يقلل كذلك فرص التفاوض وممارسة الضغط الدبلوماسي والرد المباشر على الأطراف الأخرى وتشكيل التحالفات.

ويبدو النظام الذي يقوم على المساواة في السيادة بين المشاركين أقل مساواة بصورة واضحة عندما تتحكم دولة واحدة كذلك في البوابة التي يجب أن تمر منها وفود الدول الأخرى.

وازداد هذا التباين وضوحًا عندما ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خطابه أمام الجمعية العامة. فقد غادر عشرات المندوبين القاعة فور صعوده إلى المنصة، وحوّل ذلك الخطاب، الذي يشبه عشرات الخطب السابقة أمام الجمعية، إلى احتجاج دبلوماسي مرئي.

ورفض نتنياهو الاتهامات المتعلقة بسلوك إسرائيل في غزة، ودافع عن العمليات العسكرية التي تنفذها حكومته. ولم يحسم الانسحاب الجماعي أي مسألة قانونية، كما لم يحمل قوة إلزامية، لكنه أظهر حجم القطيعة الدبلوماسية المحيطة بسياسة إسرائيل في غزة وبالسجل الأمريكي في حماية السياسة الإسرائيلية عبر استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

الصين تبحث عن مسارات دبلوماسية خارج نيويورك

وفي الوقت نفسه، عملت بكين خلال عدة أعوام على تطوير مسار آخر للتأثير في غرب آسيا، يقوم على الوساطة المباشرة المدعومة بدبلوماسية بين الدول.

وساعدت الصين في التوصل إلى اتفاق عام 2023 أعادت بموجبه السعودية وإيران علاقاتهما الدبلوماسية. وبعد عام، استضافت بكين ممثلين عن 14 فصيلًا فلسطينيًا وقعوا «إعلان بكين» بشأن إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولا يثبت أي من هذين المسارين قدرة الصين على الحلول محل الأمم المتحدة، كما لا يعني أن الوساطة الصينية ستنجح دائمًا. لكنهما يوضحان سبب بحث الحكومات عن منصات تعتقد أن الأطراف المشاركة فيها تمتلك النفوذ اللازم لتحريك المفاوضات.

ولا يعني ذلك كله أن الأمم المتحدة أصبحت بلا جدوى. فاختزال المنظمة في مؤسسة توفر الغذاء والدواء والخيام سيغفل أعمالًا يعتمد عليها ملايين البشر. وتتمثل المشكلة الأكثر جوهرية في الاتجاه المعاكس تقريبًا: إذ تحتفظ الأمم المتحدة بقدرة كبيرة على الاستجابة للمعاناة الإنسانية، لكنها تفتقر إلى قوة سياسية مماثلة لمنع القرارات التي تصنع تلك المعاناة.

وتتحول هذه الفجوة إلى أزمة مصداقية تواجهها المنظمة الدولية.

ويهدد نظام يستطيع تنظيم عمليات الإغاثة، لكنه يعجز عن تجاوز شلل حق النقض، ولا يستطيع ضمان وصول متساوٍ بصورة موثوقة إلى اجتماعاته الدبلوماسية، بالتحول إلى مؤسسة أكثر قدرة على إدارة الأزمات من حلها.

وإذا أرادت الأمم المتحدة استعادة الثقة، فلن تكفي الخطب التي تتحدث عن الإصلاح. إذ ينبغي أن تعني المساواة في الوصول مساواة حقيقية في الوصول، كما ينبغي أن تحمل الدبلوماسية الجماعية عواقب لا تستطيع الدول القوية تعطيلها ببساطة.

وإلا، فستنتقل نسبة أكبر من المفاوضات التي تصنع النتائج إلى أماكن أخرى، بينما ستُترك نيويورك بصورة متزايدة أمام الميكروفونات.

https://www.middleeastmonitor.com/20260926-new-york-is-becoming-a-stage-for-speeches-not-decisions/